



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



الاجتماع المشترك

الدورة الخامسة والعشرون بعد المائة للجنة البرنامج
والدورة الثالثة والسبعون بعد المائة للجنة المالية

روما، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

انعكاسات تطبيق الإصلاحات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتمويلها

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Beth Crawford

الموظفة المسؤولة

مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد

الهاتف: +39 06570 52298



PC 125

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة
للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

موجز

- ◀ وضع الأمين العام للأمم المتحدة خطة إصلاح طموحة للأمم المتحدة، تشمل إصلاح منظومة الأمم المتحدة للسلم والأمن، وإطارها الخاص بالإدارة والميزانية إضافة إلى عملياتها المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- ◀ وتركز هذه الوثيقة على إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وتتمحور حول المجالات الخمسة للتغيير الكبير على نحو ما هو مبين في قرار الجمعية العامة 279/72. وتقدم لمحة عامة عن مشاركة منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتحليلاً أولاً للآثار المترتبة على المنظمة. وتلتزم من الاجتماع المشترك توجيهات بشأن تحديد السبل الملائمة بالنسبة إلى المنظمة لتغطية فجوة التمويل غير المدرج في الميزانية والناشئة عن مضاعفة مساهمتها في الترتيبات التي تطبقها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتقاسم التكاليف في عام 2019.

الإجراءات المطلوبة من الاجتماع المشترك بين لجنة البرنامج ولجنة المالية

إن الاجتماع المشترك مدعو إلى القيام بما يلي:

- (أ) أخذ العلم بمشاركة الأمانة في جهود التخطيط المشترك لتنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الذي سيبدأ في يناير/كانون الثاني 2019 كما هو مبين في "خطة التنفيذ لبدء العمل بنظام المنسقين المقيمين المنشط الصادر عن الأمين العام" والآثار المترتبة على المنظمة باعتبارها إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة؛
- (ب) وأخذ العلم بأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 يهيب بالدول الأعضاء كفالة أن تضاعف جميع الكيانات مساهماتها المتفق عليها في إطار ترتيبات تقاسم التكاليف التي تطبقها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حالياً؛
- (ج) وإسداء توجيهات بشأن تمويل مبلغ 2.55 مليون دولار أمريكي غير المدرج في الميزانية في عام 2019، مع النظر في خيارات:
- (1) تحديد مجالات معينة لتقليل التركيز عليها ضمن برنامج العمل والميزانية الموافق عليه للفترة 2018-2019 ونقل موارد منها؛
- (2) وتقييم مساهمة إضافية في البرنامج العادي لتغطية المبلغ المطلوب؛
- (3) وإنشاء حساب أمانة خاص للمساهمات الطوعية الإضافية؛
- (د) وأخذ العلم بأن الأمانة سترفع إلى لجنة المالية، في دورتها في مايو/أيار 2019، تقريراً بشأن الإجراءات الأخرى المتخذة لتغطية المساهمة الإضافية المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

أولاً - المعلومات الأساسية والنطاق

1- تمثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما تتضمنه من تعهد بعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب وطموح بضمان السلام والازدهار للجميع على كوكب ينعم بالصحة، عاملاً مهماً للتغيير. ووضع الأمين العام للأمم المتحدة، تبعاً لذلك، خطة إصلاح طموحة للأمم المتحدة، تشمل إصلاح منظومة الأمم المتحدة للسلم والأمن، وإطارها الخاص بالإدارة والميزانية إضافة إلى عملياتها المتعلقة بالتنمية المستدامة.

2- وقد أصدر الأمين العام، في يونيو/حزيران وديسمبر/كانون الأول 2017، تقريرين يعرضان رؤية من أجل منظومة أمم متحدة إنمائية أكثر فعالية وتماسكاً ومساءلة¹. وفي مايو/أيار 2018، اعتمدت الجمعية العامة القرار 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الذي يستند إلى قرار عام 2016 بخصوص الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية². ويعرض الإصلاح الأبعد مدى والأكثر طموحاً منذ عقود لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالتركيز على جيل جديد من الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، وتنشيط دور نظام المنسقين المقيمين، وتحديد النهج الإقليمي للأمم المتحدة والتوجه الاستراتيجي والرقابة والمساءلة بشأن النتائج على نطاق المنظومة، والتمويل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

3- كما تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتتمحور حول المجالات الخمسة للتغيير الكبير على نحو ما هو مبين في القرار 279/72 (القسم الثاني)، ولمحة عامة عن مشاركة المنظمة في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (القسم الثالث)، وتحليل أولي للمنظمة عن تبعات عناصر القرار 27/72 بالنسبة إليها، بما في ذلك تمويل نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة في عام 2019 (القسم الرابع).

ثانياً - لمحة عامة عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

4- جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. يجب على أفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تتمحور حول خطة للدعم القطري الاستراتيجي، توضع بالتشاور الوثيق مع الحكومات وتعبر عن الأولويات الوطنية، ويتولى قيادتها منسق مقيم للأمم المتحدة محايد ومستقل وممكن. وستستند عملية التخطيط إلى تحليل قطري مشترك من إعداد فريق الأمم المتحدة القطري وستؤدي إلى اتفاق شراكة للأمم المتحدة (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) يتم التفاوض بشأنه مع الحكومة المضيفة. ويكمن الهدف المنشود في ضمان الشفافية والمساءلة عن النتائج بطريقة منهجية وعلى نطاق المنظومة.

¹ القراران A/72/124-E/2018/3 و A/72/684-E/2018/7، إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

² الوثيقة A/RES/71/243

5- تنشيط دور نظام المنسقين المقيمين. سيقوم تنشيط نظام المنسقين على المساءلة المتبادلة بين المنسقين الإقليميين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وسيتمنى ذلك بفضل فصل واضح بين وظيفة المنسق الإقليمي ووظيفة ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيدخل النظام الجديد حيز النفاذ في يناير/كانون الثاني 2019. وكجزء من هذا الإصلاح، سيتم أيضا فصل مكتب تنسيق العمليات الإنمائية التابع للأمم المتحدة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسينتقل إلى الأمانة حيث سيكون مسؤولا أمام الأمين العام عن إدارة نظام المنسق المقيم.

6- تجديد النهج الإقليمي. سيؤدي اعتماد نهج إقليمي يتسم بالتنسيق وتعداد صياغة خصائصه ويعاد تنظيمه إلى دعم العمل المضطلع به على المستوى القطري بصورة كاملة. ومن المتوقع أن يتيح المستوى الإقليمي منصة التقاء وأن يقدم المشورة في مجال السياسات، والدعم المعياري والفني كذلك، بشأن الأولويات الإقليمية. ولذلك، تشكل إعادة صياغة خصائص عمل اللجان الاقتصادية الإقليمية وإعادة تنظيمه أولوية، على غرار تعزيز الروابط بين هذه اللجان وأسرة الأمم المتحدة الأوسع على المستويين الإقليمي والقطري.

7- التوجه الاستراتيجي والرقابة والمساءلة بشأن النتائج على نطاق المنظومة. في الوقت الذي ستظل فيه المساءلة الأولية على الصعيد القطري، بين فريق الأمم المتحدة القطري والحكومات المضيفة، فإن تحسين الرقابة المتعددة الأطراف على أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على نطاق المنظومة أمر لا غنى عنه. ويعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية لكيانات الأمم المتحدة من أجل تعزيز وكفالة الاتساق في اتخاذ القرارات والتوجيه من أجل عمل جماعي من جانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي الوقت الحالي، يعكف فريق الانتقال التابع للأمم المتحدة على إعداد وثيقة استراتيجية جديدة على نطاق المنظومة باعتبارها أداة رئيسية للترويج للتفكير والعمل الجديدين عبر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

8- تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. شدد قرار الجمعية العامة بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي اعتمد في 31 مايو/أيار 2018، ضمن جملة أمور أخرى، على أن وجود تمويل كاف ويمكن التنبؤ به ومستدام لنظام المنسقين المقيمين ضروري واعتمد صيغة هجينة لتوفير ما يكفي من التمويل تماشيًا مع التقرير الأمين العام على أساس سنوي اعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني 2019.³ ووفقا للقرار 279/72، سيتأتى التمويل من ثلاثة مصادر، وهي: (1) فرض ضريبة تنسيق بنسبة 1 في المائة على المساهمات غير الأساسية المخصصة لأغراض بعينها بشكل صارم والواردة من أطراف ثالثة إلى الأنشطة المتصلة بالتنمية التي تنفذها الأمم المتحدة؛ (2) ومضاعفة الترتيبات الحالية التي تنفذها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتقاسم التكاليف؛ (3) وتقديم تبرعات متعددة السنوات ويمكن التنبؤ بها إلى صندوق استئماني مخصص لدعم فترة البدء.

³ الفقرة 10 من القرار A/RES/72/279

ثالثاً - مشاركة المنظمة في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

9- تظطلع المنظمة بدور نشط لضمان مراعاة خصائص وكالات الأمم المتحدة المتخصصة على النحو الواجب في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفي ترتيبات التنفيذ لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة لمراعاة هياكل العضوية والحوكمة المستقلة⁴.

10- وفي هذا الصدد، تشارك المنظمة في حوكمة عملية إعادة التنظيم على المستوى العالمي، بما في ذلك العمل ضمن الأجهزة الفرعية لمجلس الرؤساء التنفيذيين، وطائفة واسعة من مجموعات العمل المحددة، وفرق العمل، والفرق المعنية بالتصميم والمجموعات المرجعية، وبالنسبة إلى التوجيهات العامة، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ومجموعاتها الأساسية والاستشارية المعنية بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتجدر الإشارة إلى العمل الجماعي الجيد للغاية داخل هذه المجموعات ونوعية الشراكة المقامة في ما بين كيانات الأمم المتحدة المعنية بقيادة نائب الأمين العام للأمم المتحدة بالدعم المقنن للفريق الانتقالي المعني بعملية الإصلاح التابع للأمم المتحدة.

11- وتعتبر المنظمة قرار الجمعية العامة 279/72 خطوة مهمة باتجاه جعل الأمم المتحدة شريكاً أكثر فعالية وتجاوباً لدعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهي تحدّد الأهداف والمقاصد الوطنية لتنفيذ خطة عام 2030. ولتحقيق التغيير التحولي المطلوب، سيتعين على جميع أصحاب المصلحة الأخذ بطرق جديدة للعمل معاً، بما في ذلك التحول من المشاريع إلى السياسات والبرامج، ومن نهج الاضطلاع بالأمر بأنفسنا إلى تمكين الآخرين، ومن رصد المبالغ إلى التمويل، ومن ملكية البيانات إلى الوصاية الموثوقة. وإن إحداث تغييرات من هذا القبيل على نطاق المنظومة يقتضي أيضاً توفير الدول الأعضاء لدعم سياسي ومالي كبير، بما في ذلك التمويل المستدام لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للتمكن من تنفيذ خطة عام 2030.

12- وخلال الفصل الثاني من عام 2018، شاركت المنظمة بنشاط في المجموعة الاستشارية التي يترأسها نائب الأمين العام والتي أدت إلى وضع "خطة التنفيذ لبدء العمل بنظام المنسقين المقيمين المنشط الصادر عن الأمين العام" التي عرضتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في 12 سبتمبر/أيلول 2018.

⁴ هذا على الرغم من أن الإلزام الذي تفرضه قرارات الجمعية العامة على الوكالات المتخصصة، مثل منظمة الأغذية والزراعة، مع ما تتمتع به من هيكل خاص بما يتعلق بالعضوية والحوكمة، ليس شاملاً أو ملزماً كما هو الحال بالنسبة إلى الكيانات التي ترفع تقاريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد أثارت منظمة العمل الدولية هذه النقطة في آخر المستجدات عن إصلاح الأمم المتحدة التي عرضتها على مجلس إدارتها (الفقرة 4 من الوثيقة (GB 33/INS/4).

رابعاً- التحليل الأولي لتبعات إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالنسبة إلى منظمة الأغذية والزراعة

ألف- جيل جديد لأفرقة الأمم المتحدة القطرية

13- تؤدي المنظمة دوراً نشطاً في عمل الفريق المعني بالتصميم التابع لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومن ثم فهي تسهم في بلورة التوجيهات الجديدة الخاصة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتي من المزمع إكمالها بحلول مطلع عام 2019. ومن المتوقع أن يشكل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديد أهم أداة لتخطيط أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية وتنفيذها على المستوى القطري وسيمثل إطاراً جامعاً لفرادى برامج كيانات الأمم المتحدة.

14- وفي حين تقرّ المنظمة بأسبقية أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فإنها تعتبر أطر البرمجة القطرية الخاصة بها وثائق تخطيط مركزية رئيسية بالنسبة إليها وستستمر في وضعها. وتوافق المنظمة على ضرورة مواءمة وثائق المنظمة المتعلقة بالبرمجة، مثل إطار البرمجة القطرية، مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ولكنها تشير إلى الحاجة إلى التحلي بالمرونة في ما قد يظل خارج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. فالوكالات المتخصصة، مثل المنظمة، تقع على عاتقها التزامات عالمية توافق عليها وتموّلها أجهزتها الرئاسية العالمية والإقليمية بالنسبة إلى المجالات المعيارية ذات الصلة، وكذلك البرامج السياسية والفنية، التي لا يمكن إعادة التفاوض بشأنها على المستوى القطري مع كل صياغة لإطار عمل للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

15- وما يزال يتعين وضع معايير لتحديد تواجد الأمم المتحدة وتشكيلة فرادى أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على المستوى العالمي ضمن إطار مجموعة التنمية المستدامة للأمم المتحدة، بالتشاور مع الدول الأعضاء. وتؤكد المنظمة على أنه يجب أن يكون للبلدان المضيفة الكلمة الفصل بشأن مسألة التواجد، وهو ما ينبغي أن يهتدي بالأولويات الوطنية والبرنامج المتفق عليه تماماً.

باء- تنشيط دور نظام المنسقين المقيمين

16- من المتوقع أن يضطلع المنسقون المقيمون بدور رئيسي وسيجري تمكينهم على المستوى القطري من أجل "تنسيق" البرامج القطرية في ما بين جميع كيانات الأمم المتحدة "وليس لجعلها تخضع لبعضها البعض". وسيكون الدور التمكيني والتيسيري للمنسقين المقيمين العامل الرئيسي لنجاح عملية الإصلاح، بالاستفادة من القدرات السياسية والفنية والتشغيلية التي تتمتع بها الوكالات والصناديق والبرامج، وتعزيز العمل الجماعي والمنسق لأغراض جمع الأموال والدعوة والمناصرة. وينبغي للمنسق المقيم أن يتفادى المسؤوليات التشغيلية المباشرة للحفاظ على دور محاييد إزاء الوكالات والصناديق والبرامج، وسيتعين زيادة توضيح نظام الإبلاغ المزدوج.

17- وترحب المنظمة بالفصل بين وظائف المنسق المقيم ووظائف الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتكليف من الجمعية العامة بموجب قرارها 279/72، والذي سيساعد على ضمان المزيد من الحياد والنزاهة في وظيفة المنسق المقيم. ويوجد لدى المنظمة حاليًا منسق مقيم واحد فقط معار إلى النظام (موريتانيا)؛ وستستمر المنظمة في اقتراح زملاء من ذوي الأداء العالي مع مراعاة التوازن الجنساني والجغرافي وتعتبر أنه من الأهمية بمكان تحقيق توازن أفضل للمنسقين المقيمين عبر منظومة الأمم المتحدة.

18- وهناك مسألة رئيسية أخرى بالنسبة إلى المنظمة تكمن في أن ممثلي المنظمة سيستمررون في التمتع بالاعتماد لدى الحكومات وبإمكانية وصول مباشر إلى الوزارات التنفيذية وعلاقات عمل مباشرة معها، خاصة مع وزارة الزراعة والوزارات الفنية الأخرى المعنية، بالاستناد إلى الإطار الاستراتيجي للمنظمة وكذلك دورها في مجالي وضع المعايير والقواعد.

19- وسيواصل ممثلو المنظمة رفع التقارير إلى المدير العام للمنظمة بالأساس، ولكنهم سيرفعون أيضًا تقارير إلى المنسق المقيم بشأن تخطيط إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ونتائجها التي تعتبر المنظمة الجهة المسؤولة عنها على المستوى القطري. وتكمن الرؤية في المساءلة المتبادلة للمنسق المقيم للأمم المتحدة وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري عن تخطيط إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإنجازه. وفي ما يتعلق بإطار البرمجة القطرية، تتفق المنظمة على أنه سيتعين إعدادها في المستقبل بالتشاور مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين من أجل إضافة القيمة وضمان الاتساق مع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ولكنها ترى أنه سيكون من الأبسط الإبقاء على خطوط المساءلة عن أطر البرمجة القطرية بين المنظمة والحكومات المضيفة.

جيم - تجديد النهج الإقليمي

20- سيتم استعراض المنظومة الإقليمية وتنقيحها خلال عام 2019. وقد أقامت المنظمة تعاونًا ممتدًا مع اللجان الاقتصادية الإقليمية وهي عضو نشط في مجموعة التنمية المستدامة الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. وتتطلع المنظمة إلى تعزيز العمل المشترك في مجالات الإحصاءات والسياسات والتحليل مع اللجان الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وإن تحسين المواءمة على كل من المستوى العالمي والإقليمي والإقليمي الفرعي والقطري يعزز الملكية الوطنية ويحقق مكاسب كبيرة في الكفاءة ويحسن الفعالية.

دال - التوجه الاستراتيجي والرقابة والمساءلة بشأن النتائج على نطاق المنظومة

21- تشكل إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية استجابة لخطة عام 2030 عملية كبرى تتجاوز الإصلاحات الإدارية التي هيمنت على النقاش حتى الآن. ولا يقتضي تكييف منظومة الأمم المتحدة مع مطالب أهداف التنمية المستدامة إجراء تحول جوهري فقط في الطريقة التي تعمل بها المنظومة، ولكن أيضًا في دور المنظومة ومسؤولياتها وقدراتها. وكما هو مشار إليه في تقرير الأمين العام البارزين الصادرين في يونيو/حزيران وديسمبر/كانون الأول 2017، فإن الرؤية الإنمائية الجديدة لخطة عام 2030 تتطلب تعزيز القدرات إلى حد كبير في مجالات الدعم المتكامل لوضع السياسات؛

وتعزيز إدارة البيانات وتحليلها؛ وتمكين إقامة شراكات فعالة متعددة أصحاب المصلحة وإدامتها باعتبارها طريقة أساسية للتعاون الدولي؛ والمساعدة على تخفيف الترتيبات الثلاثة للاحتياجات المالية الأكبر حجماً بالنسبة إلى خطة عام 2030، وإجراء تحويل محور التركيز من رصد الأموال إلى (تخفيف) التمويل.

22- وتكمن إحدى الأدوات الرئيسية للنهوض بتفكير وعمل جديدين في الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة، والمنظمة مشارك نشط وستظل كذلك في المداولات التي بدأت بالنسبة إلى الإصدار التالي لهذه الوثيقة في عام 2019.

هاء- تمويل نظام المنسقين المقيمين

تعليقات عامة

23- وحسبما هو وارد في خطة التنفيذ لبدء العمل بنظام المنسقين المقيمين المنشط الصادرة عن الأمين العام (14 سبتمبر/أيلول 2018)، ستبلغ تكاليف نموذج نظام المنسقين المقيمين المستقل الجديد قرابة 290 مليون دولار سنوياً، بما في ذلك 255 مليون دولار أمريكي في ملاك الموظفين والتكاليف التشغيلية لمكتب المنسق المقيم ومكتب تنسيق العمليات الإنمائية التابع للأمم المتحدة و35 مليون دولار أمريكي لصندوق للتنسيق. ومن المتوقع تمويل قرابة 60 مليون دولار أمريكي من خلال رسوم التنسيق بنسبة 1 في المائة، ومبلغ 77 مليون دولار أمريكي عبر مضاعفة مساهمة كل كيان تحت إطار اتفاق تقاسم التكاليف الذي تطبقه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والمبلغ المتبقي البالغ 153 مليون دولار أمريكي عن طريق المساهمات الطوعية.

24- وتنتاب المنظمة مخاوف كبيرة بشأن كلٍّ من مستوى التكاليف واستدامة نموذج التمويل. وترى أن الترتيبات المقبلة لتنسيق نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك مكتب تنسيق العمليات الإنمائية، ينبغي أن تستند إلى نموذج يتسم بالكفاءة والفعالية لتعظيم بعض الوظائف المتعلقة بوضع البرامج والسياسات والموجودة ضمن القدرات الإقليمية والعالمية ووظائف كيانات الأمم المتحدة، وأنه ينبغي تبعاً لذلك استخدام القدرات الموجودة على أحسن وجه، بما في ذلك اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، لضمان الامتلاك والحوكمة الجماعية لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتفادي الازدواجية أو التكاليف التي يتعذر تحملها.

25- وبالإضافة إلى ذلك، تشير المنظمة إلى أنها عملت على مدى فترات السنتين الخمس الماضية تحت إطار ميزانية اسمية صافية ثابتة، في ظل استمرار تزايد الطلب على دعم إضافي في المجالات ذات الأولوية العالية. ولإدارة هذه الإكراهات، حدّدت المنظمة مبلغاً يزيد عن 145 مليون دولار أمريكي كوفورات ناشئة عن زيادة الكفاءة، أعادت توجيهه إلى المجالات ذات الأولوية. وتود المنظمة رؤية إدراج هذا النوع من النهج الخاصة بإدارة الإكراهات والوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة بشكل أفضل في مقترحات التمويل المقدمة في إطار النموذج الجديد لنظام المنسقين المقيمين.

26- وقد يكون من المناسب، نظراً للإكراهات المتوقعة المتعلقة بالميزانية ولكن أيضاً من وجهة نظر الإدارة، النظر في طرح النموذج الجديد للمنسقين المقيمين في عدد أقل من البلدان في عام 2019، لاستخلاص الدروس ولضمان توافر الأموال من المصادر الثلاثة على المستويات المتوقعة.

منظمة الأغذية والزراعة ومضاعفة ترتيبات تقاسم التكاليف التي تطبقها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

27- إن مساهمة المنظمة المتفق عليها أصلاً في نظام المنسقين المقيمين البالغة 4.3 ملايين دولار أمريكي مدرجة في برنامج العمل والميزانية الموافق عليه للفترة 2018-2019. وقد تم تسديد حصة عام 2018 البالغة 2.15 مليون دولار أمريكي. وطلب مكتب تنسيق العمليات الإنمائية من المنظمة الآن تسديد مساهمة لتقاسم التكاليف في عام 2019 تبلغ 4.7 ملايين دولار أمريكي، بما يتجاوز المبلغ المرصود في الميزانية بما قيمته 2.55 مليون دولار أمريكي⁵.

28- ورغم أن العديد من الوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة كانت في منتصف فترة سنتين مع ميزانية سبقت الموافقة عليها، فإن قرار الجمعية العامة بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يهيب بجميع الدول الأعضاء في الهيئات التشريعية ذات الصلة لجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية كغالبية أن تضاعف جميع الكيانات مساهماتها المتفق عليها تحت إطار ترتيبات تقاسم التكاليف التي تطبقها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حالياً⁶. وتلتزم المنظمة الآن بتوجيهات أعضائها بشأن النهج المناسب، على غرار الوكالات المتخصصة الأخرى التي تواجه نفس التحدي المتعلق بالميزانية.

29- وقد وافق مؤتمر المنظمة بموجب القرار 2017/12 على اعتمادات ميزانية الفترة 2018-2019 بقيمة 1 005.6 ملايين دولار أمريكي وبرنامج العمل ذي الصلة. ويطلب من الاجتماع المشترك، مع الأخذ بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وكون ميزانية المنظمة الموافق عليها لا تتضمن موارد لمضاعفة ترتيبات تقاسم التكاليف التي تطبقها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2019، تقديم توجيهاته بشأن تمويل مبلغ 2.55 مليون دولار أمريكي غير المدرج في الميزانية في عام 2019. وتشمل الخيارات المتاحة ما يلي:

- (1) تحديد مجالات معينة لتقليل التركيز عليها ضمن برنامج العمل والميزانية الموافق عليه للفترة 2018-2019 ونقل موارد منها؛
- (2) وتقييم مساهمة إضافية في البرنامج العادي لتغطية المبلغ المطلوب؛
- (3) وإنشاء حساب أمانة خاص للمساهمات الطوعية الإضافية.

30- وسترفع الأمانة إلى لجنة المالية في دورتها في مايو/أيار 2019، كجزء من التقرير السنوي عن أداء الميزانية والبرنامج وعمليات النقل بين أبواب الميزانية، تقريراً بشأن أي إجراء آخر متخذ لتمويل المساهمة الإضافية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية البالغة 2.55 مليون دولار أمريكي تماشيًا مع توجيهات الأعضاء.

⁵ إن هذا الرقم لا يشمل فقط مضاعفة المبلغ المتفق عليها سابقاً والبالغ 2.15 مليون دولار أمريكي في السنة ولكن أيضاً مضاعفة زيادات التكاليف التي لم توافق عليها المنظمة حتى الآن؛ وتعتقد المنظمة أن زيادات التكاليف ينبغي ألا تكون في حصة التكاليف، بالنظر إلى ميزانياتها الإسمية الثابتة المتتالية وضرورة استيعاب تلك التكاليف.

⁶ الفقرة 12 من القرار 279/72.